محليات

التعاون الاستهلاكي... تعاون على الفساد

فندق يستثمر لسنوات بعقد مخالف وعدم تسديد بدل الاستثمار

محمود الصالح

شبكة من الفساد وملفات متشعبة وهدر لأموال المساهمين وتهديد بالخطف والابتزاز وشراء ذمم ومحاولات يائسة للتغطية على ارتكابات صارخة وبعد تدقيق ومتابعة تضع «الوطن» اليوم يدها على مجموعة من ملفات الفساد في قطاع التعاون الاستهلاكي وسيتم نشرها بالتفاصيل الكاملة لنضع القراء أمام حقائق ما يجري وكذلك الجهات المعنية التي بقيت بعيدة كثيراً عن هذا القطاع حتى استشرى الفساد في جسده الذي كان يشكل في سبعينيات القرن الماضي القطاع الرائد في البلاد واستطاع أن يشكل حزام أمان إبان الحصار الاقتصادي على البلاد في منتصف ثمانينيات القرن الماضي. الكثير منا يتذكر أنه اشترى الجزء الأكبر من عفش منزله من تلك الجمعية الاستهلاكية واشترى آخرون مستلزمات كثيرة بأقساط مريحة. الحقيقة أن قطاع التعاون الاستهلاكي كان حتى وقت قريب يشكل أحد أهم مؤسسات التدخل الايجابي في البلاد. حتى دخلنا إلى اقتصاد السوق وخفت بريق هذا القطاع وتسللت إليه خفافيش اقتناص الفرص وبدأت تعيث فيه فسادا.

شكوى ولكن..

نحن اليوم أمام ملف نترك للقراء الحكم عليه من خلال سرد الوقائع التي توافرت بين أيدينا. البداية كانت من الشكوى التي تقدم بها إلينا شخصان قالا إنهما من المساهمين في جمعية دمشق الاستهلاكية. ويؤكدان في شكواهم أن هناك تهديداً لمصالح المساهمين في هذه الجمعية البالغ عدد أعضائها ٣٨ ألف مساهم نتيجة انهيار هذه الجمعية خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب سوء الإدارة وامتداد يد الفساد من مجالس الإدارات المؤقتة وكذلك الجهة المشرفة وهي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ويؤكدون في شكواهم أن مجمع الثورة الاستهلاكي أصبح الآن في يد تاجر واحد ضاربا عرض الحائط بمصالح المساهمين وخلافا لكل القوانين تم التواطؤ بين أحد التجار مع مجلس إدارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية بدمشق الذين استولوا على كامل صالاته وفروع الجمعية بموجب عقود استثمار وهمية. وخلال جلسة مطولة لنا مع مقدمي الشكوى تحدثا لنا عن ضرورة انتخاب مجلس إدارة دائم للجمعية يتم اختياره وفق الأصول القانونية من المساهمين وفق القانون ٣١٧ لعام ١٩٥٦ الناظم لعمل قطاع التعاون الاستهلاكي. وتمت الانتخابات في مرحلتها الأولى بكل شفافية وحضرها أغلب المساهمين. ويرى الشاكيان أن هذه النتائج الأولية لم ترق لوزارة التجارة الداخلية ولا لمجلس الإدارة المؤقت المعين من قبلها وتم التلاعب بمصير الانتخابات، وعرقلة استمرارها بحجة عدم التبليغ للمساهمين بشكل صحيح وعدم تعليق الدعوات للمساهمين وفق الأصول لإتاحة الفرصة للجميع في ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم إلى هذه الجمعية.

الوثائق لا تتحدث

وقدم لنا صاحبا الشكوى مجموعة من الوثائق إضافة إلى نص الشكوى. هذه الوثائق بمجملها لا ترقى إلى مرتبة الوثائق الحقيقية لعدم استيفاء شرط التوقيع. لكن الذي ساعدنا على كشف خيوط اللعبة وفتح الباب الذي دخلنا من خلاله على هذا الملف الكبير أننا شعرنا بوجود استهتار غير مفهوم وغير مبرر سواء من الجهة المشرفة وهي وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو من الجمعية التعاونية الاستهلاكية في دمشق من خلال جداول التبليغ غير المستكملة وضبوط تعليق الدعوات التي لا تحمل تواقيع كاملة وغيرها من الوثائق. هذا الحال دفعنا إلى مزيد من التقصي والمتابعة. أمام إلحاح الشاكيين على ضرورة الإسراع في النشر حتى لا تضيع حقوق الأعضاء المساهمين في هذه الجمعية. ولأن «الوطن» لا ترى بعين واحدة وإنما تتحرى الحقيقة أينما كانت وهذا هو ديدن هذه المؤسسة التي تعمل على الوصول إلى الحقيقة أينما كانت وتنحاز إليها بكل قوة، حاولنا التواصل مع الجهة المشرفة على عمل هذه الجمعية وهي مديرية التعاون الاستهلاكي في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. مديرة التعاون الاستهلاكي في الوزارة وضعت أمامنا كل الوثائق التي طلبناها والتي لم يقدمها لنا الشاكيان. إضافة إلى حديث طويل ومفصل مع المديرة التي قالت فيه إن القضية ليست قضية انتخابات ولا بحث عن مصلحة المساهمين إنما الهدف من كل هذه المحاولات اليائسة هو التغطية على ملف فساد كبير عمره عشر سنوات تقريباً. وهو ملف استثمار فندق جمعية محافظة دمشق الاستهلاكية والواقع في مجمع الثورة الاستهلاكي الواقع في شارع الثورة. هذا الفندق الذي تم استئماره من مواطن سوري (بالمناسبة نحن لم نذكر للمديرة اسم الشاكيين للأمانة الصحفية) منذ عام ٢٠٠٨ فماذا قالت مديرة التعاون الاستهلاكي في وزارة التجارة الداخلية ربا عمران: الجمعية التعاونية الاستهلاكية في دمشق لديها ٧ صالات وفندق في مجمع الثورة الاستهلاكي ومن خلال الملفات والوثائق التي بين يدي تبين أنه تم إعطاء الفندق بموجب عقد استثمار للمستثمر بندر سليمان المزروعي بمبلغ استثمار ٨,١ ملايين ليرة سنويا بعقد بالتراضي بعد إفشال المزايدة لأكثر من مرة حتى يتم التعاقد بالتراضي مع المزروعي بمبلغ زهيد جدا. وذلك من خلال التواطؤ مع مجلس الإدارة المؤقت للجمعية – بالمناسبة جميع مجالس الإدارات منذ عام ٢٠٠٨ وحتى الآن مؤقتة ولا أحد يعرف الأسباب– واستمر المستثمر في العمل حتى عام ٢٠١٠ توقف عن دفع بدل الاستثمار وكذلك توقف عن تسديد المصاريف من ماء وكهرباء وخدمات. وهنا بدأ مجلس الإدارة في البحث عن مصدر تمويل لتسديد نفقات الفندق من ماء وكهرباء وخدمات وتم إعطاء صالات المجمع استثماراً لتحقق إيراداً يغطي نفقات الفندق. وأقام مجلس إدارة الجمعية دعوى قضائية ضد المستثمر طالباً فيها فسخ العقد وإلزامه بتسديد بدل الاستثمار المتراكم والبالغ أكثر من ٤٢ مليون ليرة وكذلك المصاريف التي تتجاوز ٣٣ مليون ليرة وهي في زيادة مستمرة لذلك لم يتطرق لها قرار الحكم والذي انتهى في النتيجة إلى الحكم بفسخ العقد وإعادة الحال إلى ما كان عليه وإلزام المستثمر بدفع مبلغ ٤٢٤٧٧٣٣٥ ليرة سورية إلى الجمعية وذلك بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٩ وبدأت إجراءات تنفيذ الإخلاء ومنذ ذلك التاريخ بدأت المناوشات من المستثمر ومن معه في المجمع.

مجالس إدارة تسعى لتسوية مع المستثمر بعشرات الملايين

القضاء يقول كلمته في فسخ العقد وعدم صحة دعوة المساهمين

عمران: ملف المحاسبة سيطول كل المرتكبين مهما كانت مواقعهم

ولأن المستثمر يدرك تماماً أن الموضوع سينتهي إلى الإخلاء ودفع المبالغ المحكوم بها حاول أن يجري تسوية مع الجمعية التي دعته إلى ذلك ورفض في البداية طالبا أن يتم تشميله بالتخفيض المعمول به في الفنادق المصنفة سياحياً والتي تؤوي لاجئين حيث يتم تخفيض ٥٠٪ من بدل الاستثمار وعلى أمل التسوية اتخذ مجلس الإدارة قراراً بتشميله بالتخفيض ولكنه لم يقم بالتسوية وعاد مجلس الإدارة لطي قرار التخفيض لأن وزارة السياحة لم تصدق على العقد بسبب عدم تصديق وزارة التجارة الداخلية على العقد. وهذا يثير أكثر من سؤال –والكلام لمديرة التعاون الاستهلاكي– لأن مدير التعاون الاستهلاكي السابق قال لي إن تصديق العقد يبرر غلط مجلس الإدارة وليس من مهام الوزارة تبرير أخطاء الآخرين. بعد كل ذلك وبعد المباشرة بإجراء تنفيذ القرار القضائي أصبح المستثمر يبحث عن التسوية مع الجمعية لكن كما يريد هو حيث لا يدفع المصاريف البالغة ٣٣ مليون ليرة وقال إنه يوافق على دفع مبلغ ٤ ملايين ليرة من أصل ٧٥ مليوناً لأنه لا يعترف على المصاريف. وعن دورها في كل هذه القضايا أكدت مديرة التعاون الاستهلاكي ربا عمران أنها لم تكن موجودة في كل هذه المراحل لأنها جاءت من رئاسة مجلس الوزراء في ٢٠١٦/٤/٢٥ ووجدت كل هذه المشاكل أمامها وهي لا تخفي تعاطفها مع المستثمر في بداية العمل لأنها لم تكن تعرف الحقيقة ولم يضعها مجلس إدارة الجمعية في الصورة الحقيقية للمشكلة ولذلك دعت مجلس الإدارة للحضور إلى الوزارة عندما تقدم المتعهد بطلب التسوية إلى وزير التجارة الداخلية، وبحضور الوزير ومجلس الإدارة والمتعهد أقر مجلس الإدارة بالموافقة على التسوية. بعد الخروج من الاجتماع أصبح المجلس يتملص من التوقيع مع المتعهد على التسوية. وقامت مديرية التعاون الاستهلاكي بالتواصل مع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للسؤال عن الإجراء الذي يجب أن تتخذه فتم تحذيرها كما تقول من التوقيع على التسوية لأن هناك قراراً قضائياً مكتسباً الدرجة القطعية وهو واجب التنفيذ.

لماذا التنازل

ولا ترى عمران نيات حسنة لمن يمشي في عملية التسوية لأنه من غير المعقول أن يتم التنازل عن ٥٠ مليون ليرة من دون سبب..!!!

وأكدت أن توجيهات رئيس الحكومة ووزير التجارة الداخلية بشكل دائم تقضي بتنفيذ الأحكام القضائية وقرارات الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والجهاز المركزي للرقابة المالية بكل دقة للحفاظ على الأموال العامة.

وتتابع مديرة التعاون الاستهلاكي قائلة: بعد أن توصلنا إلى قناعة أن إجراء التسوية مخالف وغير قانوني تم تشكيل مجلس إدارة جديد ليقوم بإجراء الانتخابات لاختيار مجلس إدارة منتخب غاب عن الجمعية أكثر من ٨ سنوات من دون مبرر وأعطيت مهلة لهذا المجلس ٣ أشهر غير قابلة للتجديد. وتمت دعوة الجمعية العمومية للانتخابات وكان يفترض أن تتم إجراءات الدعوة بالشكل القانوني من قبل مجلس الإدارة والمشرف التعاوني.

لكن الذي حصل أن المستثمر وبما يمتلك من سطوة في الجمعية وبغية أن يأتي بمجلس إدارة يمشي معه في موضوع التسوية حاول العمل على المجيء بأشخاص إلى المؤتمرات تنفذ طلبه بمجلس إدارة يعمل كيف يشأ. ولم نتدخل في كل الانتخابات وجرت الأمور كما هي وقبل موعد الانتخابات وصلت إلى الوزارة عدة كتب رسمية منها كتاب معاون وزير العدل رقم ٢٠١٦/٢٦٨ تاريخ ٢٠١٦/١٠/ ٣١ المتضمن أنه لم يتم إعلام المساهمين في دعوة الانتخاب التي كانت مقررة في ١-٢٠١٦/١١/٢ وكذلك وصل كتاب من مدير تموين دمشق رقم ١٠/٥٩٠/٨٣٦٦ تاريخ ٢٠١٦/١٠/١٢ يؤكد فيه أنه من خلال متابعة المديرية لإجراءات توزيع الدعوة وضبط تعلقها تبين عدم القيام بذلك بشكل قانوني في كثير من فروع الجمعية. وكذلك وردت شكوى من عناصر وزارة التموين إلى الوزير بعدم التبليغ في الدعوة. البعض قال إننا نريد إلغاء الانتخابات والحقيقة أننا لا نريد إلغاء الانتخابات لكن نريد انتخابات نزيهة يتمثل فيها جميع المساهمين.

والسؤال الذي يطرح نفسه: من المستفيد من عدم دعوة جميع المساهمين بشكل قانوني وأصولي لإتاحة الفرصة للجميع في ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم إلى مجلس الإدارة..؟ وأين كان هؤلاء الذين يدعون أنهم حريصون على أموال المساهمين عندما كانت أموال الجمعية تسرق هنا وهناك...؟؟ ولماذا لم يعترضوا على مجالس إدارة مؤقتة منذ ٨ سنوات رغم مخالفة ذلك للقانون...؟ وأكدت عمران أن المديرية على مسافة من الجميع ولا يعنيها وصول أي شخص إلى مجلس الإدارة ولكن بشرط أن يصل من خلال اختيار المساهمين الحقيقي. وأضافت إن إجراءات المحاسبة للجميع بدأت منذ فترة ولن تتوقف ولن يسمح بحرمان الجمعية من أموالها مهما هدد البعض. وملف المحاسبة سيطول كل المرتكبين مهما كانت مواقعهم.

كلمة أخيرة

جدير بالذكر أن هذا الملف محسوم من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالتقرير التفتيشي رقم ١٢٧/١/ر.هـ / ٢٠١٥ تاريخ ٢٠١٦/٦/٨ فكيف تطرح تسوية أمام هذا الوضع..؟ من خلال استعراض هذا الملف يمكن أن نصل إلى نتيجة: هناك تجرؤ فج على أموال قطاع التعاون الاستهلاكي، وهناك عدم الحس بالمسؤولية في جانبين الأول من خلال اعتماد تعيين مجالس مؤقتة لفترة طويلة وهذا يؤكد وجود الفساد. والثاني أن هؤلاء الذين يتم اختيارهم لمجالس الإدارة المؤقتة يكادون يكونون أمين. وهذا مقصود حتى تسهل قيادتهم من الفريق الفاسد، علماً أن هناك أعضاء مساهمين في تلك الجمعية على درجة عالية من الثقافة والمسؤولية. أسئلة كثيرة نضعها برسم الجهات المعنية على مختلف مستوياتها. كيف ينفذ عقد استثمار غير مصدق؟؟ ولماذا هذا الاستهتار بمنح الصالات لمستثمرين اعتبروها دكاكين لهم؟ وأين الإجراءات التي اتبعتها وزارة التموين خلال سنوات طويلة؟ لماذا تنتظر حتى أشهر قليلة ماضية حتى تبدأ في السعي لإصلاح ما تم تخريبه منذ سنوات؟ هذه الأسئلة وغيرها برسم الجهات المعنية وللموضوع بقية.

مخاتير آخر زمن

ذهب الوجهاء وحل الدخلاء

درعا- الوطن

ترسخ في الأذهان عبر الزمن أن المختار صفة يكتسبها أشخاص وجهاء بين أهلهم وناسهم لحضورهم الاجتماعي المتميز بفعل الخير وتقريب وجهات النظر وحل المشكلات وإحلال الصلح بين الناس والتوعية إلى ضرورة التسامح وتقاسم الهموم ونبذ الفرقة، أما الدور الثاني فهو دور وظيفي نصت عليه قوانين وأنظمة الإدارة المحلية مثل منح شهادة ولادة أو وفاة أو سند إقامة وغيرها من المخول بها ومجمل هذه الأعمال بحلتها القديمة تستحق الثناء، لكن مع مضي سنوات الأزمة التي تمر بها البلاد غدا مخاتير آخر الزمان بعيدين كل البعد عن الوجاهة والحضور الاجتماعي إلا ما ندر منهم، وخاصة بعد أن عاث المسلحون قتلاً وتهكماً وتقزيماً تجاه علية القوم وتفردوا بقوة السلاح بالرأي ضمن المناطق الواقعة خارج السيطرة رغم عدم صوابيته، وهو ما دفع بمعظم الوجهاء إلى التنحي جانباً في ظل فوضى عارمة قد تكلفهم حياتهم وأبرز شريحة من الأشخاص المتعطلين عن العمل وعلى رأسهم بعض حاملي الشهادات الجامعية وهم يلهثون وراء المختر بعيداً عن دورها الاجتماعي وجل همهم الدور الوظيفي النفعي بتقاضي أجور عن الوثائق الممنوحة للمواطنين كالتي ذكرناها آنفاً وهي التي كانت تعتبر عيباً ولا يقبل مخاتير أيام زمان بتقاضيها أبداً، وهكذا بتنا أمام مخاتير لا يعول عليهم في المصالحات وهم يتقاضون أجرا فاحشا جداً خاصة في المناطق الساخنة ويتفاوت من مختار لآخر وأحياناً يحسب على الدولار، فهذا يأخذ عن سند الإقامة ٥٠٠ ليرة سورية وذاك ٨٠٠ وآخر ١٠٠٠ ليرة والمواطن لا مناص له من ذلك أمام ذرائع المختار العتيد بأنه يتكلف كثيراً حتى يؤمن الأوراق الرسمية المطلوبة.

وللعلم دارت خلال انعقاد مجلس محافظة درعا مؤخراً نقاشات ساخنة حول بدل أجور المختار عن الوثائق التي يسطرها ويمهرها بخاتمه واستقر قرار المجلس على ٢٠٠ ليرة سورية عن أي واحدة منها مهما اختلفت وطبعاً هذا إن سرى فعلى من هم ضمن المناطق الآمنة، وبالطبع حتى هذه التسعيرة دسمة تحقق ريعية جيدة ومن دون تجاوزات، وعلى سبيل المثال سند الإقامة الذي يملأ بدقائق معدودة من البطاقة الشخصية وعليه طابع ١٠ ليرات أجره ٢٠٠ ليرة وهكذا إذا راجع المختار في المتوسط يومياً ٢٠ شخصاً فإن الحصيلة ٤ آلاف ليرة، والسؤال المطروح هنا ما دامت المختارة في أيامنا هذه تقتصر على الدور الوظيفي فلماذا لا يكلف بها موظفون من البلديات لإنجاز الأوراق المطلوبة وتحديد أجر معقول يزيد من مواردها ويمنع بعض التجاوزات الحاصلة باستغلال المواطنين.

أسعار تأشيرية غير مرضية لمنتجي الحمضيات

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

بعد صدور لائحة الأسعار التأشيرية للحمضيات من وزارة التجارة الداخلية والمحددة بتسعير الصنف الأول من مجموعة البرتقال واليوسفي والليمون بـ٥٠ ليرة سورية للكغ الواحد متضمنة العبوة الفلينية، وباقي الأصناف الأخرى بـ٣٥ ليرة سورية للكغ الواحد أيضاً مع سعر العبوة الفلينية، أبدى فلاحو اللاذقية عدم الرضى عن التسعيرة لوجود غبن وإجحاف بحقهم، وخاصة أن السعر التسويقي المحدد ينعكس على الفلاح بالخسارة ولا يحقق له أي ريعية تذكر بعد احتساب تكاليف الخدمة من أجور قص، سماد، ري، قطاف، عبوات، وأجور يد عاملة وأجور نقل، ما يجعل السعر المحدد متدنياً لا يحقق أدنى ريعية وخاصة أن السعر المحدد متضمن سعر العبوات الفلينية.

وفي حديث لـ«الوطن» مع مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أحمد نجم حول دور المديرية بإمكانية المساهمة بإعادة النظر لرفع التسعيرة بشكل يحقق العدالة بنسبة الربح للفلاحين قال: متابعة لهذا الموضوع وبناء على التوجهات الحكومية بتسويق موسم الحمضيات بالساحل السوري، وتعهدات وزارة التموين بوضع مؤسسات التدخل الإيجابي لأسطول سياراتها، لنقل الموسم من المنتج إلى المستهلك بعد أن تم تسعير الأصناف، قمنا بزيارة إلى منطقة القبو للقاء الفلاحين واستبيان آرائهم حول الأسعار المحددة، وذلك من لجنة الحمضيات المشكلة بالمحافظة، مع مؤسسة الخزن والتسويق، وتبيّن لنا أن السعر لم يعجب البعض، فهناك إحساس بوجود ظلم أو غبن، فيما يخص التسعير المحدد بـ٥٠ ليرة سورية للصنف الأول، و٣٥ ليرة للصنف الثاني، وطالبوا برفع السعر، واستمعنا إلى بعض المقترحات الممكنة وأهمها جعل سعر الكيلو غرام الواحد ٥٠ ليرة سورية من دون أن يتضمن سعر العبوة، أو رفعه ليصبح ٦٠ ليرة سورية مع العبوة، موضحاً أن اللجنة ستقوم برفع هذا المقترح إلى الوزارة، للمباشرة بالعمل على تسليم المحصول لمؤسسة الخزن والتسويق.

كما تحدث مدير الخزن والتسويق سموءل مخلوف عن هذا اللقاء قائلاً: رأينا بعض التذمر من المزارعين لتسليم المادة بالأسعار المحددة معتبرين أن الأسعار فيها غبن لهم، في ظل تكاليف الإنتاج الكبيرة. وخاصةً أن سعر العبوة الفلينية ١٤٠ ليرة سورية أي إن كل كيلو غرام يحمل ١٠ ليرات سورية، عدا أجور القطاف، وبهذه الحالة الفلاح فائدته تصبح متدنية، معتبراً أن تكاليف إنتاج المادة، حتى نضوج الثمرة، تتضمن تكاليف سماد وسقاية وفلاحة إلخ، ولفت مخلوف أيضاً إلى أنه سيتم العمل لرفع مقترح برفع السعر ١٠ ليرات ليكون سعر الكيلو غرام الواحد ٦٠ ليرة سورية متضمناً سعر العبوة، كحل وسطي آملين أن يُرضي فلاحنا، ليتعاون معنا بتقديم المحصول، وأضاف مخلوف: تقوم مؤسسة الخزن والتسويق يومياً بتسويق المحصول إلى المحافظات الأخرى، مشيراً لوجود صعوبة بتأمين المادة بسبب ما ذكرناه عن اعتراض الفلاحين على السعر، نأمل أن يتغير الوضع لنشهد إقبالاً من الفلاحين بعد رفع السعر.

تسجيلها ضد مجهول.. ٦٠ سرقة لأمراس الكهرباء بطرطوس

طرطوس- محمد حسين:

أكد المهندس فيصل تيشوري معاون المدير العام لشركة كهرباء طرطوس أن قيمة الأضرار الناتجة عن سرقة الأمراس النحاسية والشبكة الكهربائية بلغت في عام ٢٠١٥ خمسة ملايين و٢٥١ ألف ليرة سورية على حين بلغت في عام ٢٠١٦ ستة ملايين و٩٧٤ ألف ليرة سورية.

وبين المهندس تيشوري أنه تم تحصيل بعض هذه المبالغ من المواطنين المتضررين في حين سجلت كامل القضايا ضد مجهول حتى الآن ولم يتم التوصل إلى أي من الفاعلين. ويذكر أن عدد السرقات التي شملت كل مناطق المحافظة بلغت ٦٠ جريمة توزعت على السنتين بالتساوي ٣٠ في كل سنة.

مع الإشارة إلى أنه يتم تحميل المواطنين أثمان الأمراس النحاسية والشبكات الكهربائية بموجب كتاب المدير العام للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء المهندس مصطفى شيخاني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٥ ويحمل الرقم ٢/٢٠٤/٦٢٠ بذريعة تشجيع المواطنين على حماية الشبكات الكهربائية التي تغذي مناطقهم.

علمت «الوطن» أن مديرية مراقبة الشبكات في الشركة العامة لكهرباء طرطوس قامت بضبط استجرار غير مشروع للطاقة الكهربائية في معمل نايلون بالمنطقة الصناعية بطرطوس.

ومن الطريف أن سرقة التيار الكهربائي تمت بطريقة غريبة ومبتكرة تمثلت باستخدام جهاز تحكم يمكن من خلاله فصل العداد ووصله عن بعد.

وتم سحب العداد وقطع التيار الكهربائي وتوقيف المعمل عن العمل لمدة عشرة أيام وحتى تسديد الغرامة.

إرواء الريف الشرقي بالقنيطرة بـ٢٠٠ مليون ليرة

القنيطرة - خالد خالد

الواقع المائي في محافظة القنيطرة أكثر من جيد ورغم ذلك تسعى المحافظة إلى تنفيذ مشاريع جديدة للمياه في ظل الطلب المتزايد للمواطنين وخاصة بعد الكثافة السكانية واستقرار عدد من العوائل المهجرة والوافدة من المحافظات الشمالية والشرقية وخاصة لحالة الأمان التي تعيشها مناطق القنيطرة في خان أرنبة والكوم وجبا، ولكن تبقى المشكلة قائمة في تجمعات النازحين وخاصة عرطوز الضهرة التي تعاني نقصاً كبيراً في المياه وجفاف بعض الآبار فيها وتخفيض حصة القنيطرة من خط مياه ريمة وبالتالي المعاناة تتفاقم أمام المواطنين الذين تصلهم المياه كل ١٥ يوماً ولمدة ساعة واحدة ورغم الجهود التي تبذل لتحسين الواقع المائي بالتجمع المذكور إلا أن واقع الحال لم يتغير والوعود دائماً بالتواصل مع وزارة الري للحظ تجمع عرطوز بمشاريع مستقبلة تخفف معاناتهم وتسهم بحل مشكلة مستمرة منذ عقود، واليوم ضمن احتفالات القنيطرة بذكرى ٤٦ للحركة التصحيحية دشن محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر مشروع إرواء الريف الشرقي في المحافظة واستثمار وتشغيل خمس آبار جديدة للمياه، وذلك في تجمعات عين عيشة والسنديانة ومساكن الصبح والكوم الأوسط والغربي وتجمع السلوقية والجويزة والحرمل وايوبا، حيث تم ربطها بشبكة داخلية بطول ٨٠٠٠ م.

وأكد عبد القادر أن مشاريع مياه الشرب تمثل أحد المرافق الرئيسة لتعزيز استقرار السكان وصمودهم وتشبثهم بأرضهم وأن المحافظة تسعى لتقديم كل وسائل الصمود لأبناء المحافظة في مواجهة العصابات الإرهابية المدعومة من الكيان الصهيوني، لافتاً إلى أن تنفيذ مشروع إرواء الريف الشرقي سيسهم في تلبية الاحتياجات المتزايدة للمياه وانتظام وصولها إلى التجمعات السكانية.

وأشار مدير عام مؤسسة مياه القنيطرة المهندس أمين الشمالي إلى أن المشروع يهدف إلى تحسين الواقع المائي في التجمعات السكانية على أرض القنيطرة وتعويض النقص الحاصل بكميات المياه المضخوخة من الآبار الارتوازية، منوها بأن المشروع تم تنفيذه من مؤسسة المياه وتم وضع خمس آبار بالخدمة حيث تبلغ طاقتها الإنتاجية ١٥٠ متراً مكعباً بالساعة وبشبكة طولها ٨٠٠٠م وبقيمة بلغت ٢٠٠ مليون ليرة سورية وسيستفيد من المشروع ٣٠ ألف نسمة في منطقة الكوم والقرى والرسوم التابعة لها.

مواد غذائية منكَّهة بالديدان في حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

تكثر حالات الغش والتدليس في أسواق حماة، ويعمد بعض أصحاب المخابز الخاصة إلى تهريب الدقيق التمويني وبيع أرغفة الخبز بالعدد لا بالوزن، والمتاجرة بالمحروقات بطرق غير مشروعة، والضحية دائماً المواطن المسكين.

وقد استطاعت دوريات حماية المستهلك في حماة خلال الشهر الماضي ضبط العديد من المحال والمنشآت المخابز المخالفة، وقد اتخذت بحقها الإجراءات القانونية التي نأمل أن تكون رادعة لها عن ارتكاب الغش والتدليس مرة أخرى!!.

وقد تم إغلاق العديد من المحال لمدة من ٧ إلى ١٥ يوماً لحيازتها مواد غذائية منكّهة بالديدان!!.

وأكد المهندس أشرف باشوري مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة لـ«الوطن»، تنظيم ٣٨٤ ضبطاً منها ٢١٦ ضبطاً مباشراً، شملت عدم الإعلان عن الأسعار وبدل الخدمات والفواتير والخبز التمويني والبيع بسعر زائد، وتهريب الدقيق التمويني والمتاجرة بالمحروقات بطرق غير مشروعة.

وقد تم إغلاق ٢٢ محلاً لبيع المواد الغذائية ومنشآت صناعية ومحطات محروقات، ومصادرة صهاريج توزيع محروقات، ومخابز تموينية مخالفة، منها ٥ مخابز خاصة لتهريبها الدقيق التمويني ووجود نقص في وزن ربطات الخبز وذلك لمدة أسبوع و١٥ يوماً.

كما تم إغلاق محال تجارية لحيازتها مواد غذائية منتهية الصلاحية لمدة ١٥ يوماً، لوجود ديدان في موادها المعروضة للبيع كالزبيب والسمسم والفستق الحلبي المقشور.

وقال: كما تم سحب ١٦٨ عينة من مواد مختلفة شملت مواد غذائية وغير غذائية، وحُلِّلَت مخبرياً وصدرت نتائج المخالف منها، وقد اتخذت الإجراءات القانونية بحق أصحابها.